Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003

Political discourse and its impact on peaceful coexistence in Iraq after 2003

Assistant teacher Nazar Abdul Karim Hassan

م.م. نزار عبد الكريم حسن (*)

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 22 January. 2021
- Accepted 13 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

Keywords:
- political discourse
- peaceful coexistence
- Iraqi political discourse

Abstract: This research deals with several aspects crystallized by clarifying the outputs of the Iraqi political discourse after 2003 and its impact on the fusion of the components of Iraqi society and reach a peaceful coexistence includes all these components، Political discourse varies from one political system to another and from culture to culture. On the other hand، there are many challenges faced by decision-makers and the ruling political class (from internal challenges of terrorism and global instability). With me، and other external challenges)، all this has an impact on the outputs and nature of this speech and the nature of the recipient of this speech، which is reflected negatively or positively towards achieving a peaceful coexistence involving all members of Iraqi society.

(*) **Corresponding Author:** Assistant teacher Nazar Abdul Karim Hassan
Phone 07703942721,E-mail: Nazar_89@tu.edu.iq Affiliation: Tikrit University, College of Political Sciences.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 31\1\2021
القبول: 21\2\2021
النشر :31\3\2021

الكلمات المفتاحية:
– الخطاب السياسي
– التعايش السلمي
– الخطاب السياسي العراقي

الخلاصة: يتناول هذا البحث جوانب عديدة تتبلور بتوضيح مخرجات الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 واثره على صهر مكونات المجتمع العراقي والوصول الى تعايش سلمي يشمل هذه المكونات كافّة، والتحولات التي ضربت طبيعة النظام العراقي عام 2003 تطلبت تغير تام في الخطاب السياسي وفقاً للتطورات التي شهدتها الساحة العراقية بشكل خاص والاقليمية بشكل عام، إذ يختلف الخطاب السياسي من نظام سياسي الى اخر ومن ثقافة الى اخرى، ومن جانب اخر فان هنالك العديد من التحديات التي يواجها صُنّاع القرار السياسي والطبقة السياسية الحاكمة (من تحديات داخلية متمثلة بالإرهاب وعدم الاستقرار المجتمعي، وتحديات اخرى خارجية)، كلّ هذا له مردود على مخرجات وطبيعة الخطاب السياسي وطبيعة المتلقي لهذا الخطاب مما ينعكس بالسلب او الايجاب تجاه تحقيق تعايش سلمي يشمل كافة أبناء المجتمع العراقي.

المقدمة:

تناول هذا البحث معرفة الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 ودوره في تحقيق تعايش سلمي يشمل مكونات المجتمع العراقي كافّة، ومن المعروف ان التحولات التي ضربت النظام العراقي في هذه المدة تطلبت تغير تام في الخطاب السياسي وفقاً للتطورات التي شهدتها الساحة العراقية بشكل خاص والإقليمية بشكل عام، إذ يختلف الخطاب السياسي من نظام سياسي الى اخر ومن ثقافة الى اخرى، بالمقابل ان ضهور العديد من التحديات التي يواجها صُنّاع القرار السياسي والطبقة السياسية الحاكمة (من تحديات داخلية متمثلة بالإرهاب وعدم الاستقرار المجتمعي، وتحديات اخرى خارجية)، كلّ هذا له مردود على مخرجات وطبيعة هذا الخطاب وطبيعة المتلقي لهذا الخطاب مما ينعكس بالسلب او الايجاب تجاه تحقيق تعايش سلمي يشمل كافة أبناء المجتمع العراقي، وشهد المجتمع العراقي العديد من محطات عدم الاستقرار المجتمعي والذي بدوره ينعكس بالسلب على التعايش السلمي، لا سيما للمدة 2006–2009 والتي تعدُّ من اكثر السنوات التي شهدت انعدام للتعايش السلمي وما صاحبتها من احداث طائفية عصفت بالمجتمع العراقي بمكوناته، كذلك عام 2014 (داعش) وما خلّفه من حروب لم تنتهي الى اليوم تبعاتها والتي شهدت انهيار اكبر ثلاث محافظات عراقية انهياراً سياسياً وامنياً واقتصادياً

واجتماعياً، ولكلّ هذه المحطات التي مرَّ بها العراق (ايجاباً وسلباً) علاقة بطبيعة مخرجات الخطاب السياسي للنظام العراقي الحاكم.

اشكالية البحث: تنبع اشكالية البحث من وجود مشكلة في اختلاف لهجة الخطاب السياسي بعد عام 2003 نتيجة للتحول الذي شهده العراق، وظهور طبقة سياسية حاكمة مختلفة الثقافات مما انعكس على التعايش السلمي، لذلك لابدّ من ايجاد حلول لها عبر الاجابة على التساؤلات الاتية:

1- ما الخطاب السياسي؟ ما هي انواعه؟ ووظائفه؟

2- ما التعايش السلمي؟ ما هي اسسه وابعاده؟

3- الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 وكيفّية تعزيزه للتعايش السلمي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها انّ للخطاب السياسي دور في تعزيز التعايش السلمي داخل اي بلد، لما يعكسه الخطاب من مخرجات تؤثر على عملية تحقيق تعايش سلمي، وهذا ما ينطبق على حالة العراق.

منهجية البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي من خلال تحليل طبيعة الخطاب السياسي لأي نظام حاكم، وما هي المخرجات التي تتبلور عن هذا الخطاب، كما استعان الباحث بالمنهج التاريخي عبر الرجوع الى اصل وتعريف الخطاب السياسي والتعايش السلمي.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث على مطلبين تسبقه مقدمة وتليه خاتمة وقائمة بالمصادر، تناول المطلب الاول اطار نظري عن الخطاب السياسي والتعايش السلمي، اما الثاني فاختصّ بدور الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 في تعزيز تعايش سلمي لمكونات المجتمع العراقي.

المطلب الأول: الخطاب السياسي والتعايش السلمي اطار نظري:

انّ من اهم مخرجات الخطاب السياسي الفعّال هو تحقيق تعايش سلمي ملموس على ارض الواقع، وبشكل عام فانّ كل الحكومات تعمل جاهدة على ان تمتلك خطاباً سياسياً ذو مردود ايجابي لمجتمعها.

اولاً- ماهية الخطاب السياسي

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الخطاب بشكل عام والخطاب السياسي بشكل خاص، بالإضافة الى ما تميز به من وظائف وما يعتمد عليه من استراتيجيات تجعل منه خطاباً اكثر فعالية، وهذا ما سنتناوله في ادناه.

1- مفهوم الخطاب السياسي

التخاطب وهو نوع من انواع السلوك اللفظي، هدفه تحقيق عملية تواصل بين صاحب الكلام ومن يستقبل هذا الكلام، وانّ الخطاب ما هو إلا وسيلة من وسائل التواصل فيما بين البشر، ويقول سقراط تكلّم حتى اراك، بمعنى ان خير وسيلة للتواصل هو الكلام (الخطاب) [1]. لغةً فيراد بالخطاب المباشرة بالخطبة والقاء الكلام، اما اصطلاحاً فله تعاريف عدّة منها ما عرفه ارسطو بأنه القدرة على النظر بكل ما يوصل الى الاقناع في موضوع معين، امّا ابن رشد فعرفه على انه القوة في الاقناع بمسألة معينة، وان الخطاب هو ليس الكلام الصريح فقط بل الكلام ضمناً ايضاً، ومن مميزات الخطاب السياسي هو قوته المؤثرة في عقول المتلقين من خلال قدرة القيادات السياسية على صياغة اهداف ورؤى الدولة بشكل اكثر قابلية لدى اغلب افراد المجتمع [2].

---

[1]. حيدر علوان حسين وآخرون, "تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق", **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية**, مجلد 8, عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول لجامعة الانبار (بغداد: 2018), ص237.

[2]. عباس فاضل عطوان, "تأثير الخطاب السياسي على العلاقات العراقية – السعودية", **مجلة آداب الفراهيدي**, مجلد 11, عدد 38 (بغداد: 2019), ص407.

ويعدّ الخطاب السياسي السليم المخرج الوحيد والاكثر اتزاناً بالتعبير عن الافكار والآراء المعنية بالقضايا السياسية التي تتعلق بشؤون الدولة، وكذلك باعتباره حجر الاساس في تنظيم العلاقة فيما بين الحكومة والشعب [1].

بمعنى انّ الخطاب السياسي هو اداة من ادوات التواصل والتي يُعتمد عليها في التعبير عن الرؤى والتوجهات وكذلك التأثير والتأثّر في سلوك الاخرين [2].

ويهدف الخطاب السياسي الى اقناع الطرف المتلقي للخطاب والى القبول بمدى مصداقية هذا الخطاب عبر تدعيمه بالعديد من البراهين، على ان يتم الاخذ بالاعتبار المتغير المكاني والزماني لهذا الخطاب[3].

2- وظائف وانواع الخطاب السياسي

انّ للخطاب السياسي وظائف يقوم بها، كذلك فانه يتسم بثلاثة انواع رئيسية وكما مبين ادناه.

أ- وظائف الخطاب السياسي: ان من الوظائف الاساسية التي يقوم بها الخطاب السياسي هي[4]:

- وظيفة المقاومة والمعارضة: ويراد بهذه الوظيفة هو قيامه على تقديم المعارضات على سياسات معينة يتخذها المجتمع ويعمل وفقها، ومن ثمّ مقاومته لهذه السياسات المتبعة للحصول على سياسات اخرى تعود بالفائدة على الشعب والحكومة اكثر من سابقتها.
- ومن الوظائف الاخرى والاكثر اهمية هي وظيفة ايصال الخبر والمعلومة من المرسل الى المتلقي، على ان تصل بصورة اكثر دقة واكثر صحّة.
- وظيفة منح ونزع الشرعية: اي منح السلطة عبر خطاب موجه الى جماعة معينة، وكذلك توجيه خطاب يُراد به نزع هذه الشرعية من جماعة اخرى.

---

1. "تعريف الخطاب السياسي", في:
www.kezako.com/%D9 (Nov 3, 2019).

2. هديل شقير, درس في الخطاب السياسي, **مدونات الجزيرة**, في:
www.blogs.aljazeera.net/blogs/2016/8/20 (Nov 3, 2019).

3. عباس فاضل عطوان, مرجع سابق, ص407-408.

4. "الخطاب السياسي", في:
www.alloschool.com/element/3455 (Nov 4, 2019).

- وظيفة اخفاء الحقائق: اي تقديم حقائق واجابات غير ما تمّ اعلانه من جماعات داخل افراد المجتمع، على ان تكون هذه الحقائق الاخيرة ذات مردود ايجابي لملقي الخطاب.

ويعدّ الخطاب سياسياً بحتاً في حال تضمنه احدى هذه الوظائف اعلاه.

ب-انواع الخطاب السياسي: يتكون الخطاب السياسي من عناصر اساسية وهي موجّه الخطاب (الخطيب) ومضمون الخطاب (الرسالة) ومتلقي الخطاب (افراد المجتمع)، وتتضمن هذه العناصر تغذية عكسية فيما بينها، وهنالك ثلاثة انواع رئيسية للخطاب السياسي وهي [1]:

- الخطاب التنظيري (الايديولوجي): ويتميز هذه النوع من انواع الخطاب السياسي بأنه تابعاً الى مفكرون او تيارات عدّة ذات افكار تاريخية تمر بمراحل عديدة ومتسلسلة، وتعمل المنظمات السياسية غير الرسمية (الاحزاب، جماعات الضغط.. الخ) على الترويج له وتبني افكاره، وعادة ما تكون نصوص هذا النوع من الخطابات السياسية مبنية بعناية وتعمل جاهدة على برهنة مدى صحة ما تطرحه من وجهات نظر.
- الخطاب السياسي (الجماهيري): من اسمه الجماهيري فقد تأخذ عملية ايصال هذا النوع من الخطاب السياسي للطرف المتلقي العديد من الصور سواء بالأغاني والاهازيج او الشعارات والطُرف، وغالباً ما يرتبط هذا النوع في الازمات والمناسبات الوطنية.
- الخطاب السياسي التعليمي (الاكاديمي): اما هذا النوع والذي يعد ابرز انواع الخطابات السياسية، إذ يشتمل على المناهج الاكاديمية والبحوث التعليمية، ويهدف هذا النوع الى ايصال المعلومة بتجرد تام خالية من اي غموض وتلابس.

3- استراتيجيات الخطاب السياسي الفعّال

نظراً للأهمية التي يتميز بها الخطاب السياسي فلابدّ من الاعتماد على استراتيجيات تجعل من هذا الخطاب اكثر فعالية ومصداقية، ومن هذه الاستراتيجيات [2]:

أ- القدرة على تبليغ الرسالة: ان لمختلف القيادات السياسية واصحاب القرار السياسي رسالة يعملون على ايصالها بكل مصداقية وشفافية للطرف والعنصر الثاني (المتلقي -

---

[1]. علي حسين كاظم, "هوية الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني", **قضايا سياسية**, عدد 52 (بغداد: 2018), ص5.

[2]. المرجع نفسه, ص5-6.

الشعب)، عبر الخطابات والشعارات الرسمية وغير الرسمية، ويتم الاستعانة بالتاريخ وماضي هذه المجتمعات لتوضيح الافكار المتعلقة بمضمون الخطاب مما يسهّل على المتلقي فهم واستيعاب هذه الافكار، كذلك فان من الأدوات المهمة لتبليغ الرسالة ومضمون الخطاب هو الاستخدام الدقيق للكلمات الوصفية كونها ترفع من الحماس والمعنويات مما يجعل المتلقي اكثر جاذبية تجاه من يقوم بإلقاء الخطاب.

ب- الإقناع: ان مقياس قوة اي نوع من انواع الخطابات السياسية يعتمد بالأساس على القدرة في ايجاد تواصل اكثر تفاعلاً بين اطراف الخطاب، وبالمقابل فان مجرد حصول هذا الخطاب على المقبولية من ابناء المجتمع فهو يعد خطاباً ناجحاً لما له مندور ايجابي في إقناع المتلقي بما يتضمنه نص هذا الخطاب.

ج- الثقة: ان الشعبية التي يتمتع بها الزعماء السياسيين ما هي الا تلك الثقة المكتسبة من قبل الجماهير بالإضافة الى رجاحة عقولهم، ومن هنا فعلى من يطمح ان يكون ناجحاً في قيادته عليه ان يحظى بثقة ومقبولية من يسعى لقيادتهم، وفي الخطاب السياسي فلابدّ من ان تلامس المواضيع التي يطرحها القادة نفوس ابناء المجتمع وتعبّر عن ما يمرون به من ظروف.

د- النقل الجيد لوجهة نظر مرسل الخطاب: ان القدرة على نقل ما يدور في ذهن القائد والزعيم بصورة سلمية ما هي إلا تعبير عن الاتقان السليم للقائد السياسي، سواء عن طريق الابلاغ، التأثير، او التوجيه، إذ تعد هذه الميزة ذات اهمية فائقة لما تمارسه في ايصال المعلومة بفعالية حتى وان كانت الاوضاع متأزمة ومتوتّرة.

ثانياً- التعايش السلمي

ان لهذه المفردة اهمية كبيرة في وقتنا الحاضر لما تعانيه اغلب المجتمعات من التعددية (الدينية، والعرقية) وبالتالي فقد تشهد هذه المجتمعات تحديات تعمل بالضد من تحقيق تعايش سلمي.

1- مفهوم التعايش السلمي

تعد مفردة التعايش السلمي من اهم المفردات التي يحتاجها الافراد داخل مجتمعاتهم والتي تبنى على الثقة والاحترام المتبادل [1]، ان العيش معاً لا يعني فقط تناول الطعام والماء والسكن بل يجب ان يبنى هذا العيش على العلاقة والمنفعة المتبادلة بين اطياف هذه المكونات عبر التفاعل طويل الاجل فيما بينهم وعلى الرغم من كل ما يواجهون من عواقب، وفي العلوم الاجتماعية والسياسية يراد بالتعايش هو وجود اكثر من كيان داخل بيئة واحدة يقبل اراء بعضهم البعض وتُقبل وجهات النظر التي يختلفون حولها [2].

ان مفردة التعايش السلمي لا تخص مجتمعاً دون اخر بل تشمل جميع المجتمعات، ويُذكر بالمعاجم ومنها المعجم الوسيط (تعايشوا) ويراد بها الالفة والمودّة، و (عايشه) أيْ عاش معه، وكذلك مفردة العيش ويقصد بها الحياة المشتركة لجميع المكونات وان اختلفت الاعراق والاجناس، بعيد كل البعد عن التسقيط والتهميش والتسلط والعنف والقهر، وبالاعتماد على مبدأ الاحترام المتبادل نرى انه يتم تجاوز العديد من العقبات والمخالفات الفكرية والاجتماعية التي يتمسك بها المتزمتين بطوائفهم ومذاهبهم والتي من الممكن لو طغت على المجتمع لشابه الصراع وعدم الاستقرار [3].

---

[1]. عبير سهام مهدي, "مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية العراق انموذجا", **حولية المنتدى**, مجلد 1, عدد 7 (بغداد: 2011), ص173.

[2] . Kamal Jamal Abdullah, "Peaceful Coexistence in Iraq Approaches & Guarantees," *Journal of college of Law for Legal and Political Sciences*, Vol. 16 (Baghdad: 2010), pp.359.

[3]. Ibid, pp.359.

2- اسس وابعاد التعايش السلمي

من خلال ما تمّ ذكره بخصوص مفهوم التعايش السلمي يتبين انه يستند على خمسة أُسس رئيسية وهي:

الأساس الاول: الارادة الحرة (المشتركة) ويراد بها ان تكون رغبة مكونات المجتمع في العيش سوياً وسلمياً، نابعة من ذاتهم لا عبر التهديد والتخويف، ودون أيْ ضغوط وبدون ان يُرهن هذا بشروط من قبل الجهات المعنية [1].

الأساس الثاني: ان القصد الرئيسي من التعايش هو خدمة الاهداف البشرية، وهنا يجب ان يتوفر تفاهم حول الاهداف المرجوة والغايات التي يجب الاخذ بها، بمعنى ان لا يكون التعايش خالياً من مدلوله العملي، وفي مقدمة هذه الاهداف والغايات التي يجب تحقيقها للوصول الى مجتمع متعايش هو استتباب الامن والحيلولة قدر المستطاع من نشوب حروب ونزاعات والدفاع عن المجتمع وردع المعتدين ومحاربة شتى انواع التعنصر والطائفية فيما بين هذه المكونات لتحقيق مجتمعاً متعايشاً مع بعضه البعض [2].

الأساس الثالث: التعاون والعمل المشترك لتحقيق ما متفق عليه من اهداف بناءً على ما يضعه الطرفين من خطط تجعل من تحقيق هذه الاهداف اكثر واقعية وجدية [3].

الاساس الرابع: الحفاظ على التعايش السلمي وذك من خلال تأطيره بالاحترام المتبادل فيما بين مكونات المجتمع بالإضافة الى الثقة المتبادلة كي لا ينحرف هذا التعايش عن مساره المرسوم وتحت أيْ ضغوط، وعدم تغليب مصلحة أيْ مكون على مصلحة المكون الاخر، إذ يكون الاحترام دائماً للقواسم المشتركة للعيش السليم لجميع المكونات [4].

الاساس الخامس: الاتفاق على تجاوز كل انواع الصرعات واحلال مبدأ الاتفاق بديلاً عنه، إذ يعد هذا المبدأ محفزاً لاستمرار وديمومة تعايش سلمي فيما بين مكونات المجتمع المتعددة، ويبرز هذا

---

[1]. عبير سهام مهدي, مرجع سابق, ص175.

[2]. منى حمدي حكمت, "مفهوم التعايش ومعوقاته في العراق", **مجلة العلوم السياسية**, عدد 52 (بغداد: 2016), ص338.

[3]. عبير سهام مهدي, مرجع سابق, ص175.

[4]. سداد مولود سبع, "الهوية الوطنية وتحقيق التعايش السلمي في العراق", **مجلة دراسات دولية**, عدد 68 (بغداد: 2017), ص116.

تحت مضلة الديمقراطية باعتبارها بوتقة التعايش السلمي لشتى انواع المجتمعات مهما تعددت مكوناتها [1].

أمّا فيما يتعلق بأبعاد التعايش السلمي فهنالك اربعة ابعاد رئيسية وهي [2]:

أ- البعد السياسي والايديولوجي: ويراد به الحد من الخلاف وترويضه، أيْ العمل على احتواء كل الافكار والرؤى التي يتمتع بها افراد المجتمع.

ب-البعد الاقتصادي: أيْ طبيعة العلاقة المبنية مع الاخر، بمعنى التبادل و التعاون فيما بين مكونات المجتمع دون أيْ تمييز وتفرقة.

ج-البعد الديني – الثقافي: ويراد به التقاء اهل الاديان والحضارات في مجتمع واحد وبمختلف الثقافات، مجتمعاً متجانساً متعايشاً لتتبع كافة المكونات السبل نفسها لتحقيق سلم وامن مجتمعي اساسه التعايش.

د- البعد الاجتماعي: واساسه تجاوز التعصب القبلي وازالة كافة الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع ليشيع شعور الاخوة فيما بين الافراد ويعمّ مبدأ التعاون فيما بينهم.

3- سبل تحقيق التعايش السلمي

لتحقيق تعايش سلمي فهنالك سبل لابدّ من اتّباعها وأهمها الحوار والتسامح.

أ- الحوار: تعد ثقافة الحوار من أهم قنوات التعايش السلمي، تتيح للجميع التواصل مع بعضهم البعض إذ انّ أساس التحاور يستند على الافراد والجماعات، ومن شروط نجاحه ان يكون شاملاً وكاملاً وعلى كل المستويات [3]، ويكتسب الحوار اهميته من الدين الاسلامي باعتباره اصل ثابت في حضارتنا الاسلامية، وبما انّ التعايش يتطلب الاحترام المتبادل فهذا يستند بالأساس على حوار ذو ثقافة ورجاحة وبالتالي يقودنا الى نبذ للتعصب والكراهية [4].

ب-التسامح: يراد بالتسامح هو الاعتراف الحقيقي والرسمي بحقوق الاخرين عبر التسليم التام بالحقوق البشرية المتساوية بغض النظر عن انتماءاتهم واديانهم، والسماح للجميع بالتعبير

---

[1]. منى حمدي حكمت, مرجع سابق, ص339.

[2]. Kamal Jamal Abdullah, op. cit, pp.360.

[3]. Ibid, pp.361-362.

[4]. سداد مولود سبع, مرجع سابق, ص116.

عن آرائهم مما يعكس صورة موحدة على ارض موحدة يسودها تعايش سلمي [1]، وفي قاموس العلوم الاجتماعية يراد بمفهوم التسامح قبول آراء الاخرين عبر احترام كافة الطبقات المتواجدة في المجتمع وبالتالي نبذ أيْ مفهوم للحقد والكراهية، ويعدّ التسامح من أهم الخصائص الرئيسية للمجتمع الديمقراطي [2].

المطلب الثاني: الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 ودوره في تعزيز التعايش السلمي

شهد العراق وعلى مرّ العصور انماطاً متعددة للأنظمة السياسية الحاكمة ولكل نمط صورة من صور الخطاب الموجه لأبناء المجتمع، وكان لها دور أساسي كبقية بلدان العالم في القاء مخرجاته على الاستقرار والتعايش السلمي لكافة طبقات المجتمع.

اولاً– طبيعة الخطاب السياسي العراقي: لقد ارتبطت صورة الخطاب السياسي العراقي قبل عام 2003 ومنذ ان تولى حزب البعث زمام السلطة، ارتبطت برؤية واهداف الحزب الواحد حتى باتت اغلب مفاصل الدولة بمؤسساتها كافة تنادي بنشر ثقافة الحزب الحاكم محلياً واقليمياً، وبات واضحاً للعيان التوجه الاعلامي عبر القنوات التلفزيونية والصحف الرسمية واشهرها (الثورة، الجمهورية، القادسية)، توجهها بالعمل على جعل الخطاب السياسي خطاباً شاملاً ولجميع مكونات الشعب العراقي، كل هذه الاجراءات المحيطة بالخطاب السياسي العراقي آنذاك ولّدت قوى معارضة خارج تعمل من خارج البلاد [3].

بعد تغيّر النظام السياسي العراقي جرّاء احداث 2003 اخذ الخطاب السياسي صوراً مغايرة عمّا كانت عليه قبل عام 2003، إذ شهد الخطاب حرية في التعبير اكثر مما كان عليه سابقاً وذلك نتيجة لما شهدته الساحة السياسية من تحولات واتّساع المنصات الاعلامية (المستقلة وغير المستقلة) وتعدد مصادر الخطاب ليشمل العلماني والاسلامي والقومي وغيرها، ومن اهم ركائز تغيير صورة الخطاب السياسي بعد عام 2003 هو الدور الذي لعبته منصات التواصل الاجتماعي في الترويج السياسي إذ اضحت ابواباً مفتوحة وغير محددة وتستطيع ايصال صوتها الى جميع ابناء المجتمع، وهنا فقد امتلكت اغلب الجهات السياسية مواقع الكترونية تروج لخطابها

---

1. سداد مولود سبع، مرجع سابق, ص116.

2. Kamal Jamal Abdullah, op. cit, pp.362.

3. حيدر علوان حسين وآخرون, مرجع سابق, ص241–242.

السياسي وطروحاتها السياسية وتعمل ايضاً على قياس ردود الافعال تجاه هذه السياسات والتوجهات التي تنادي بها [1].

منذ نيسان عام 2003، وكما ذكرنا سابقاً تغيرت صورة الخطاب السياسي العراقي عمّا كانت عليه، فكلما كانت صورة الخطاب السياسي شاملة وموجهة لأبناء المجتمع كافة كلما انعكس بالإيجاب على تحقيق تعايش سلمي داخل كيان المجتمع والعكس صحيح، فكلما كان الخطاب السياسي ذو طابع وطني يدفع بدوره في تعزيز التعايش السلمي، كون الاخير لا يستمر في ظل خطاب سياسي لا يستهدف فئات المجتمع كافة [2]، فلابدّ من ضرورة تحليل عناصر الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 وذلك للخروج بخطاب ذو صفة موحّدة يعمل على تجاوز الاخفاقات، وأن يتجاوز كافة التفرعات القومية والمذهبية والاثنية، ليعكس خطاباً سياسياً موحداً ومن ثمّ تجانساً وتعايشاً اجتماعياً سلمياً، ليتم تجاوز الانقسامات واي مشاكل اخرى تمس النسيج الاجتماعي ومن ثمّ انعدام للتعايش والامن المجتمعي [3]، ويواجه الخطاب السياسي العراقي الراهن العديد من المحددات والمتمثلة [4]:

1- المحاصصة وأزمة الهوية في الخطاب السياسي: واجه الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 العديد من العقبات ومنها ازمة الهوية والمحاصصة، وهذا ما شهدة مجلس الحكم المشكل بموجب قرار مجلس الامن المرقم 1483 في 2003 والمكون من 25 عضواً، يُنتخب رئيساً دورياً لمدة شهر من بين الاعضاء، وقد تمّ اختيار اعضاء هذا المجلس على اساس التوازن الطائفي والقومي وبدأت المحاصصة من جرّاء هذا المجلس لتؤثر بالسلب على طبيعة ومحتوى الخطاب السياسي العراقي فيما بين مكوناته الرئيسية شيعة وسنة واكراد، ليشهد البلد ثلاثة مكونات تمثّل عراق جديد ليصبح ولاء كل فرد من هذه المكونات هو ولاء لمكونه لا لبلده، لتنشط الاحزاب وتستند في وجودها على الهوية دون الوطنية.

---

1. حيدر علوان حسين وآخرون, مرجع سابق, ص242.
2. عبير سهام مهدي, "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق", **المجلة السياسية الدولية**, عدد 22 (بغداد: 2012), ص21.
3. حيدر علوان حسين وآخرون, مرجع سابق, ص242.
4. المرجع السابق, ص243-244.

2- التشدد الثقافي: ويراد بها ما يبرز على الساحة من ايمان بالثقافات المتشددة بحجة الدفاع على طائفة او مذهب، واخذ هذا التطرف التستر بالباب الديني ليشوّه القيم الاسلامي مستغلاً الازمات السياسي، إذ انّ اخطاب السياسي ما هو إلا رسائل تعمل على عكس ثقافة الفكر تجاه عدد من القضايا غالباً ما تكون متباينة وان اتفق الجميع على البعض منها.

ثانياً- التعايش السلمي في العراق: انّ المتتبّع للواقع العراقي يتبيّن له انه مجتمع متعدد الاعراق والاديان وعلى مرّ العصور فان هذا التنوع مدعاة للانسجام والتآخي، والسبب وراء هذا التعدد عائد الى عوامل تاريخية واجتماعية ومنها الحضارات المشتركة التي وحّدت ابناء الشعب العراقي تحت هوية وطنية واحدة تتعايش وفق ما تعكسه الحضارة العربية الاسلامية من تسامح وتقبّل للآخر، ويتميز المجتمع العراقي بمكوناته المتعددة لأنه متعايش سلمياً والدليل هو ما يحتويه من غير المسلمين وعلى مرّ العصور، ففي العهد الملكي شهد اليهود مساواة تضاهي العرب في الحقوق والقوانين حتى قال جوزيف الثاني (وهو من الحاخامات اليهودية)، ما من مكان مثل بغداد رأيت به اليهود بمثل هذا التحرر وبعيدين كل البعد عن اللاتسامح والاضطهاد، انّ هذا التسامح في المجتمع العراقي انعكس بالإيجاب على حدوث تجانس اجتماعي وتداخل لغوي واعراق متشابهة [(1)].

ومن اجمل صور التعايش والانسجام بين الفئات العراقية هي صورة القائد الكردي صلاح الدين الايوبي والذي اصبح رمزاً يعتوّ بقيادته العرب، ليبقى المجتمع العراقي بعيد كل البعد عن قيم التعصّب والعنف رغم ما كان يتعرض له من موجات بدوية نتيجة لما يتمتع به من خيرات [(2)].

شهد المجتمع العراقي بشكل عام بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، صورة مغايرة عمّا كان عليه وعلى مر العصور، إذ بات غياب القانون واضحاً مع الانفلات الامني والفوضى والقتل، إلا انّه لم يؤثر على تعايش ابناء البلد الواحد، إذ بقوا متماسكين وحتى حادثة تفجير

---

1. زهير كاظم عبود, "خطوات تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الاهلي في العراق", **جريدة الاتحاد**, في: www.alitthad.com/indexphp? (Nov 8, 2019).

2. احمد محمد, "الوحدة الوطنية مفاهيمها وابعادها", في: www.almethaq.info (Nov 8, 2019).

الامامين العسكريين في سامراء عام 2006، والتي كانت الشرارة التي قسمت ضهر التعايش المجتمعي ليشهد البلد مرحلة مليئة بالاقتتال الطائفي ليصبح القتل على الهوية والاسم مع الضعف الواضح للأجهزة الامنية وهشاشة الخطاب السياسي نتيجة المحاصصة الطائفية المقيتة لتبدأ العوائل بالهجرة الداخلية والخارجية [1].

خلاصة القول فان التعايش موجود فيما بين مكونات المجتمع العراقي لكن المشكلة في العراق كامنة بعدم وجود تعايش سياسي، أيْ ان النخب السياسية المتعاقبة على الحكم العراق منذ عام 2003 حتى اللحظة كلها نخب تمثّل مكون على حساب مكون اخر، أيْ ان عملية التعايش فيما بين الطبقة الحاكمة والمحكومة ضعيفة جداً او يكاد ينعدم، وليس فيما بين ابناء المجتمع العراقي والسبب وراء هذا هو صيغة الخطاب السياسي الموجّه من قبل المتنفذين في ادارة شؤون البلد، وهذا كله ينعكس سلباً على التعايش السلمي داخل ابناء المجتمع العراقي.

ثالثاً- معوقات عملية التعايش السلمي في العراق: ان مسألة ايجاد تعايش سلمي حقيقي بين فئات متناحرة داخل مجتمع معين هي بحد ذاتها تحدي يجب مواجهته، وفي العراق يعدّ التعايش السلمي لمكوناته شبه غائب، إذ لم يجد الشعب خطاباً سياسياً يهدف الى التشجيع على تحقيق تعايشاً سلمياً وبناء المجتمع الذ اضحى مدمراً نفسياً ومادياً والذي ولّد عدم استقرار سياسي ومجتمعي [2]، ومن ابرز معوقات التعايش السلمي في العراق هي:

1- **ازمة المواطنة:** إذ تعني المواطنة ان لأفراد الشعب حقوق ومسؤوليات كونهم ابناء الدولة، وهم بالتالي يتمتعون بالهوية العامة للدولة بغض النظر عن الهوية الخاصة والانتماء والطائفة، وعرّفت الموسوعة البريطانية مفهوم المواطنة على انه تلك العلاقة فيما بين الفرد والدولة والقائمة على تنظيم الحقوق والحريات من قبل الدولة للفرد، وبهذا يجب ان تضمن الدولة الحقوق الاساسية للفرد ليشعر الاخير بأنه مواطناً بعيد كل البعد عن التهميش على حساب الهوية الخاصة او القومية، وفي العراق تكاد تكون هذه الصورة منعدمة كون حقوق الافراد غير واضحة المعالم فضلاً عن اختلاط الدين والسياسة في حكم البلد، وهذا ما يفسر الاسئلة المتداولة في الشارع العراقي هل سني؟ ام شيعي؟ مسلم

[1]. احمد محمد, "الوحدة الوطنية مفاهيمها وابعادها".

[2]. عبير سهام مهدي, "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق", مرجع سابق, ص240.

ام مسيحي؟ عربي ام كردي، كل هذه الهويات وعدم تذويبها بهوية واحدة وجامعة اربكت معنى التعايش السلمي داخل ابناء المجتمع العراقي والسبب يعود الى طبيعة ولهجة الخطاب السياسي العراقي المبني وكما ذكرنا سابقاً على اسس وقوانين المحاصصة المقيتة والبعيدة كل البعد عن الهوية العراقية الجامعة [1].

2- **الطائفية والولاءات الفرعية:** ان من اكبر المشاكل التي تضرب كيان اي مجتمع متعدد الاجناس والاديان هي الطائفية، حتى بات هذا التنوع الذي يشهده المجتمع العراقي بمثابة تحدي يهدد الوحدة الوطنية العراقية والذي اوجد شرخاً فيما بين ابناء المجتمع وكذلك فيما بين ابناء المجتمع والسلطة الحاكمة، مما اثّر على الاستقرار السياسي ونشوب نزاعات فيما بين ابناء المجتمع الواحد، مما اثر وبشكل رئيسي على مشروع التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، ان السبب الرئيسي وراء هذا الشرخ هو طبيعة ذاك الخطاب السياسي الذي مارسته القوى السياسية بعد عام 2003 والمبني على الاساس الطائفي متناسياً وحدة العراق بجميع مكوناته [2]، فترى القوى السياسية الحاكمة للعراق بعد عام 2003 ان سياسة المحاصصة هي استحقاق لبعض المكونات الاجتماعية التي كانت مُضطهدة من النظام الحاكم قبل عام 2003، وهذا بمثابة تعويض عمّا تضررت به آنذاك مما جعل الخارطة السياسية الجديدة للبلاد مرسومة على اساس المكونات الاجتماعية لا على اساس الاتجاهات الفكرية والسياسية وهذا بحد ذاته تحدي عليها (القوى السياسية) مواجهته، كونها فضلت الهوية الخاصة على الهوية العامة والتي بدورها قادت البلاد الى ثقافة العنف والثأر، وبات العراق يعاني من ازمات حقيقية على رأسها الطائفية المقيتة [3].

3- **بيئة التعايش السلمي:** ان اغلب المجتمعات التي تعاني من نزاعات نتيجة التعددية تسعى الى ايجاد طريق للديمقراطية واحترام التعددية، وبخصوص الشأن العراقي فنرى ان البيئة السياسية وخطاباتها تسعى الى الحصول على اكبر قدر من المزايا السياسية على حساب من يشاركها العملية السياسية مع التناسي التام لسبب وجودهم على الساحة

---

1. Kamal Jamal Abdullah, op. cit, pp.365.

2. منى حمدي حكمت, مرجع سابق, ص345.

3. المرجع السابق, ص345.

السياسية وسبب انتخابهم، نتيجة هذا التناسي وانجرارهم وراء مصالحهم الشخصية ولّد انعدام للتوافق والخروج بمشروع وطني يضمن تعايشاً سلمياً لهذه المكونات التي انتخبت هذه الطبقة السياسية، لهذا فكلّما كان الخطاب السياسي بعيداً كل البعد عن توحيد صفوف ابناء المجتمع العراقي كلّما اثّر بالسلب على ايجاد تعايش سلمي عراقي [1]، لذا على اصحاب القرار السياسي في العراق ان يعملوا جاهدين على ان يوفّروا بيئة مناسبة للتعايش السلمي من خلال تجاوز المحاصصة وتوفير مصالحة مجتمعية بين كيانات الشعب العراقي، وان تعمل جاهدة على محاربة الفساد بجميع انواعه السياسي والاقتصادي والمالي والاداري، ومعاقبة المتسببين في الفساد، وان تعمل على ايجاد تصحيح للهجة وخطاب الاعلام الحكومي والاحزاب السياسية لتحقيق المواطنة بمعناها الشامل وان يكون للإعلام الحكومي خاصة الدور الكبير في اعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي اجمع [2].

اذن ان اساس تقدم اي مجتمع عانى من العنف والنزاعات الداخلية، هو توفير مبدأ الثقة المتبادلة لجميع نفوس ابناء المجتمع والتشجيع على التقارب في العلاقات، وان العراق واحد من هذه المجتمعات إذ لم تتمكن الانظمة السياسية عبر خطاباتها وعلى مختلف العصور من خلق هوية وطنية واحدة لأبناء الشعب العراقي اساسها التعايش السلمي والاندماج فيما بين مكونات الشعب.

رابعاً- الخطاب السياسي العراقي واثره على التعايش السلمي:

يعد الخطاب السياسي من اهم مخرجات النظام السياسي، وهو بحاجة الى ادوات ومتطلبات اعلامية تساهم في اعادة احيائه لدى مختلف ابناء المجتمع العراقي، وهو مهم جداً لما له من دور في بناء الواقع السياسي والاجتماعي واحياء هوية جامعة وموحدة لأبناء المجتمع، فلابد من ان تتجاوز لغة الخطاب كل ما يؤجج العنف والرفض للطائفية من خلال احترام كافة المواقف والرؤى لضمان الوحدة والسلام والتعايش مع الاخر [3].

---

1. منى حمدي حكمت, مرجع سابق, ص346.

2. Kamal Jamal Abdullah, op. cit, pp.366.

3. زهير كاظم عبود, مرجع سابق.

وعلى الطبقة السياسية الحاكمة والمعنية بتوجيه الخطاب السياسي ان تعتمد ثقافة خطاب السلام عبر التكيّف مع ما يحتويه المجتمع من مكونات تنصهر تحت اطار وطني واحد ومتعايشة فيما بينها، وذلك لتسوية وتجاوز كل الاخفاقات التي مرت بها في مسيرتها السياسية هي ومن سبقها من الحكومات، وعليها ان تعمل على تثبيت الامن المجتمعي والاستقرار السياسي للوصول الى تعايش سلمي حقيقي، إذ ان هذا التعايش يتجاوز كل ما مر به البلد من تمزق وفوضى اجتماعية وسياسية [1].

اذن ومن خلال ما تم طرحه من رؤى على اصحاب الخطاب السياسي تبنيها، فهنالك جملة امور على الطبقة السياسية العمل وفقها للوصول الى تعايش سلمي حقيق وفعّال، وهي [2]:

1- الغاء المحاصصة الطائفية: ان المحاصصة الطائفية لا جدوى منها سوى اثارة النزاعات، فعلى اصحاب القرار السعي لبناء دولة ديمقراطية والعمل على اشاعة مفاهيم التعايش بين افراد المجتمع العراقي وتجاوز كل ما من شأنه ان يقودنا الى التخندق الطائفي.

2- العمل على تقوية دور زعماء العشائر في عملية ابعاد شبح الحرب الاهلية والطائفية عن ابناء المجتمع العراقي، إذ انّ المجتمع العراقي مجتمعاً قبلياً وعشائرياً، وان هذه العشائر متصاهره فيما بينها وان سبب الاختلافات التي ضربت صفوفها نابعة من انحياز الخطاب السياسي الى جماعة دون اخرى.

3- تعزيز وتفعيل مبدأ المواطنة وذلك من خلال الاتفاق فيما بين الكتل السياسية المكونة للطبقة السياسية ومهمتها تشجيع التقارب والتسامح لأبناء المجتمع العراقي، ومنح المواطن الثقة على انه جزء مهم وفعّال داخل المجتمع.

4- من مهام الخطاب السياسي لتعزيز دور التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي هو خلق ثقافة وطنية شاملة تُشعر جميع المكونات على انها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاخرى.

---

[1]. موسى محمد آل طويرش, "الوعي السياسي كعنصر اساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي", **المجلة السياسية والدولية**, عدد 28 (بغداد: 2009), ص64.

[2]. منى حمدي حكمت, مرجع سابق, ص348-349.

5- ضرورة ايجاد جهة سياسية رسمية داخل الاطار المؤسسي العراقي مهمتها توجيه عملية التعايش السلمي داخل مكونات المجتمع العراقي، وقد يقع الدور هذا على البرلمان العراقي بالتعاون مع مجلس رئاسة الوزراء عبر وضع خطط ملائمة ومتصلة مع جميع مكونات الشعب للوصول الى تعايش سلمي حقيقي ينعكس بالإيجاب على الاستقرار السياسي بشكل عام.

6- نتيجة لما مر به العراق من ماضي أليم فلابد ان يتم تجاوز هذا الماضي لبناء وطن قائم على اسس ديمقراطية للوصول الى عراق يعيش تعايشاً سلمياً متكامل، ويُرسّخ فيه قيم المواطنة ويدفع عجلة الديمقراطية الى الامام.

كل هذه السبل وغيرها على النظام السياسي العراقي ان يعمل جاهداً على تحقيقها حتى يصل الى صور المجتمع المتكامل بنسيجه الاجتماعي وان يعيش ابناء هذا المجتمع التعايش السلمي كبقية المجتمعات المتعددة الاعراق والاجناس، وكل هذا يتوقّف على لهجة وطبيعة الخطاب السياسي، فكلما كان معتدلاً وشاملاً ووطنياً، كلّما ساد الوئام والتعايش والتآخي داخل اكناف هذا المجتمع.

الخاتمة والاستنتاجات:

يتبين مِمّا سبق ذكره انّ مسألة الوصول الى تعايش سلمي للمجتمع العراقي بمختلف مكوناته وطوائفه، هو لابدّ من اعتماد لغة سليمة ووسطية وشاملة للخطاب السياسي العراقي، ولا سيما لما مرّ به العراق من انتكاسات بعد عام 2003 وتغيير شبه شامل لبيئة النظام السياسي ومن ثمّ النزاعات الطائفية عامي 2006 و 2007 وصولاً الى عام 2014 وما خلفته من شرخ مجتمعي انعكس بالسلب على تحقيق تعايش سلمي، إذ يحتاج البلد اليوم الى مفردة التعايش السلمي اكثر من أيْ وقت مضى لما يحتويه مجتمعنا من تعدد للأديان والطوائف التي تواجدت منذ ان تواجد العراق، وان الحل الامثل للوصول الى تعايش سلمي يشمل جميع ابناء البلد هو ضرورة الاعتماد على السبل التي على اصحاب القرار السياسي اتباعها في ايصال لهجة خطابهم لأفراد المجتمع.

وانّ من ابرز الاستنتاجات التي توصّل لها البحث في تحليل الخطاب السياسي ودوره في بناء تعايش سلمي حقيقي هي:

1- ان صورة الخطاب السياسي العراقي قبل وبعد عام 2003 كانت تستند بالأساس على رؤى واهداف الحزب الحاكم قبل عام 2003 والاحزاب الكبرى بعد عام 2003، وهذا يعني ان لهجة وطبيعة هذا الخطاب بعيدة عن عامة الشعب والمصلحة العامة.

2- يعاني الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 والى اللحظة، العديد من التحديات التي تعمل بالضد من ايجاد خطاب فعّال وشامل، ومن اهمها تركيبته السياسية التي تشكّلت على المحاصصة على اساس التوازن الطبقي وبالتالي الغياب التام للهوية العراقية الموحّدة.

3- ان المجتمع العراقي مجتمعاً متعدد الاعراق والاديان وهذا التنوع ما هو إلا مدعاة للانسجام والتآخي، إلا ان غياب القانون بعد عام 2003 والفوضى التي ضربت البلاد وصولاً الى حادثة تفجير الامامين العسكريين في سامراء عام 2006، بدأ الشرخ الاجتماعي يضرب اصناف المجتمع وعلى الهوية والاسم.

4- ان التعايش فيما بين مكونات المجتمع العراقي لم تنعدم ولكن المشكلة في العراق كامنة بعدم وجود تعايش سياسي هادف الى احتواء ابناء المجتمع بشكل عام وتحت هوية وطنية جامعة.

5- ان من ابرز معوقات التعايش السلمي في العراق هي أزمة المواطنة اي ان العلاقة فيما بين الفرد والدولة علاقة بعيدة كل البعد عن المساواة في الحقوق والحريات، وان المواطن العراقي يرى نفسه مهمّشاً من ابرز و ابسط الحقوق.

6- كذلك من المعوقات التي يجب تجاوزها للوصول الى تعايش سلمي حقيقي هي الطائفية والانتماءات الفرعية، فيجب الابتعاد عن لهجة الهوية الخاصة والانا في الخطابات السياسية كي ينعم المجتمع العراقي والبلاد بأمن واستقرار دائم.

7- للوصول الى تعايش سلمي لابد من ن تسود لغة السلام والحوار طبيعة الخطاب السياسي العراقي، وذلك من خلال التكيف مع ما يحتويه المجتمع من مكونات تعد نسيجاً اساسياً لمجتمعنا.

8- على النظام السياسي العراقي ومن خلال خطابه ان يتجاوز المحاصصة المقيتة وان يعمل على تقوية دور شيوخ العشائر في ابعاد شبح الحروب الاهلية والطائفية، كذلك العمل على تعزيز وتفعيل مبدأ المواطنة من خلال تشجيع التسامح والتقارب لأبناء المجتمع العراقي كافّة.

قائمة المصادر:

اولاً- الدوريات العلمية:

1- حيدر علوان حسين وآخرون, "تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق", **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية**, مجلد 8, عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول لجامعة الانبار (بغداد: 2018).

2- سداد مولود سبع, "الهوية الوطنية وتحقيق التعايش السلمي في العراق", **مجلة دراسات دولية**, عدد 68 (بغداد: 2017).

3- عباس فاضل عطوان, "تأثير الخطاب السياسي على العلاقات العراقية – السعودية", **مجلة آداب الفراهيدي**, مجلد 11, عدد 38 (بغداد: 2019).

4- عبير سهام مهدي, "مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية العراق انموذجا", **حولية المنتدى**, مجلد 1, عدد 7 (بغداد: 2011).

5- عبير سهام مهدي, "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق", **المجلة السياسية الدولية**, عدد 22 (بغداد: 2012).

6- علي حسين كاظم, "هوية الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني", **قضايا سياسية**, عدد 52 (بغداد: 2018).

7- منى حمدي حكمت, "مفهوم التعايش ومعوقاته في العراق", **مجلة العلوم السياسية**, عدد 52 (بغداد: 2016).

8- موسى محمد آل طويرش, "الوعي السياسي كعنصر اساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي", **المجلة السياسية والدولية**, عدد 28 (بغداد: 2009).

ثانياً- المصادر الالكترونية:

1- احمد محمد, "الوحدة الوطنية مفاهيمها وابعادها", في:
www.almethaq.info (Nov 8, 2019).

2- "الخطاب السياسي", في:
www.alloschool.com/element/3455 (Nov 4, 2019).

3- "تعريف الخطاب السياسي", في:
www.kezako.com/%D9 (Nov 3, 2019).

4- زهير كاظم عبود, "خطوات تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الاهلي في العراق", **جريدة الاتحاد**, في:
www.alitthad.com/indexphp? (Nov 8, 2019).

5- هديل شقير, درس في الخطاب السياسي, **مدونات الجزيرة**, في:
www.blogs.aljazeera.net/blogs/2016/8/20 (Nov 3, 2019).

Bibliography:

First: Journals

1- Kamal Jamal Abdullah, "Peaceful Coexistence in Iraq Approaches & Guarantees," *Journal of college of Law for Legal and Political Sciences*, Vol. 16 (Baghdad: 2010).